ترينـدز للبحوث والاسـتشـارات
مكتب فرنسا الافتراضي
TRENDS

سبتمبر
2025

رؤى فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 03

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

1

مقدمة العدد

لم يكن اختيار المواد المنشورة اعتباطيًّا؛ بل ناتج عن وعي بضرورة استحضار قضايا متشابكة: صعود مراكز الفكر، وتوظيف العاطفة والانتقام في العلاقات الدولية، وتداخل الروحي بالسياسي في التجربة الأرثوذكسية الروسية، وبروز "علم الحماقة" كمدخل نقدي جديد، وأخيرًا مسألة الأجيال وإعادة صوغ العقد الاجتماعي. هذه القضايا، وإن بدت متباعدة للوهلة الأولى، فإنها جميعًا تجتمع حول سؤال محوري: كيف تُصاغ السلطة، وكيف يُعاد صوغ علاقتها بالمعرفة والهويات الجماعية في زمن الأزمات العالمية؟

VISIONS FRANCOPHONES

مراكز الفكر بين إنتاج المعرفة وصناعة النفوذ

أولى دراسات العدد تضع القارئ أمام ملف مراكز الفكر (Think Tanks)، التي أصبحت اليوم أحد أبرز الفاعلين غير الرسميين في السياسة الدولية. فالتحقيق يُبرز التحولات البنيوية التي عرفتها هذه المؤسسات: من فضاءات للتفكير الهادئ، إلى ما يُسمى "خزانات ذخيرة خطابية" قادرة على التأثير المباشر في صنع القرار وتوجيه الرأي العام.

ما يميّز الطرح في هذا الملف هو أنه لا يكتفي برصد الدور الأمريكي الريادي (من Rand Corporation إلى Heritage Foundation)، بل يقارن أيضًا بتجربة فرنسا، حيث تتنوع المراكز بين البحث الأكاديمي، والمستودعات الأيديولوجية، والمراكز القطاعية، و"مسرّعات الشهرة السياسية". ويخلص النص إلى أنّ أزمة الديمقراطية التمثيلية في فرنسا، وانحدار الثقة بالأحزاب، أتاحا لهذه المراكز أن تملأ فراغًا مؤسساتيًّا وفكريًّا، لتصبح لاعبًا لا غنى عنه في المجال العمومي.

إذن، ما يضعه هذا الملف على طاولة النقاش هو السؤال القديم-الجديد: هل يمكن لمراكز الفكر أن تكون مستقلة حقًا، أو أنها جزء من لعبة النفوذ، سواء برعاية الدولة أو بتمويل الشركات الكبرى؟ هذا السؤال يشكّل مدخلًا لفهم التوتر بين المعرفة والسلطة، وهو توتر سيعود بأشكال متعددة في باقي ملفات العدد.

الانتقام كدافع جيوسياسي – العاطفة والاستراتيجية

ينتقل بنا الملف الثاني إلى حقل العلاقات الدولية، ولكن من زاوية غير تقليدية: الانتقام؛ فبينما يفترض التقليد الواقعي في السياسة الدولية أن الدول فواعل عقلانية تسعى إلى تعظيم مصالحها المادية، يقدّم هذا التحليل رؤية مغايرة؛ إذ تُصبح العاطفة، والذاكرة الجَمعية، والرغبة في رد الاعتبار، عناصر أساسية لفهم السلوك الدولي.

من خلال أمثلة تاريخية كالحرب الفرنسية البروسية، ومعاهدة فرساي، والحروب اليوغوسلافية، وتجارب غير أوروبية؛ كالشرق الأوسط، ورواندا، والصين واليابان، يتضح أن الانتقام ليس انفعالًا عابرًا فقط، بل يمكن أن يتحول إلى استراتيجية وطنية تُوظّف للتعبئة الداخلية أو تسويغ التوسع الخارجي.

تتعمق الدراسة كذلك في التمييز بين العدالة والانتقام في القانون الدولي، لتخلص إلى أن كثيرًا من المحاكم والآليات القانونية ليست سوى محاولات لترويض غريزة الانتقام الجماعية. وتكتسب هذه المقاربة أهميتها حين تُقرأ في ضوء الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر، إذ كان الخطاب الأمريكي مشبعًا بمفردات القصاص، بقدر ما كان مشبعًا بلغة الأمن القومي.

هذا الربط بين العاطفة والاستراتيجية يعيدنا إلى سؤال العدد المركزي: كيف تتشابك الذاكرة، والهوية، والعاطفة مع الحسابات العقلانية، في صوغ السياسات العالمية؟

الكنيسة الأرثوذكسية – بين الروحي والجيوسياسي

يأتي الملف الثالث ليكشف عن وجه آخر لتداخل الهوية بالسياسة: الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بصفتها فاعلًا دوليًّا. هنا لا نتحدث عن مؤسسة روحية بالمعنى التقليدي، بل عن فاعل جيوسياسي يتقاطع مع الدولة الروسية في مشروع إعادة بناء "روسيا الكبرى".

تستعيد الدراسة الإرث البيزنطي و"السيمفونية البزينطية للقوى"، وهي رؤية تتكامل فيها السلطتان الزمنية والروحية لتبيّنا أن الكنيسة لم تفقد أبدًا وظيفتها السياسية، حتى خلال الحقبة السوفييتية. ومع صعود بوتين، غدت الأرثوذكسية "حمضًا نوويًّا" للهوية الروسية، وحليفًا للكرملين في مواجهة الغرب وقيمه الليبرالية.

الأبعاد الجيوسياسية لحضور الكنيسة تتجلّى في فضاءات متعدّدة: الصراع الكنسي في أوكرانيا، والتنافس في إفريقيا، والعلاقات مع الكنائس الشرقية في الشرق الأوسط. وهكذا نجد أن الكنيسة تُستخدم بوصفها أداة قوة ناعمة، بل ذراع أيديولوجية تسوّغ الحرب الروسية على أوكرانيا.

لكن النص لا يغفل المفارقة الجوهرية: إلى أي مدى تستطيع الكنيسة الحفاظ على صدقيتها الروحية وهي تسوّغ الحروب؟ هذا السؤال يعكس إشكالية أوسع عن حدود تسييس الدين، ويعيدنا إلى النقاش القديم عن العلاقة بين المقدّس والدنيوي، ولكن في صياغة معاصرة.

"علم الحماقة" – من السخرية إلى التحليل النقدي

الملف الرابع يبدو لأول وهلة وكأنه "استراحة طريفة"، لكنه في الحقيقة من أكثر نصوص العدد عمقًا: دراسة في "علم الحماقة" (Connologie) فمن خلال أعمال جان-فرانسوا مارميون وزملائه، يتحول مفهوم "الحماقة" من مجرد موضوع ساخر إلى حقل معرفي جديد، يمزج بين التحليل النفسي والاجتماعي والفلسفي.

الملف يوضح أن الحماقة ليست أخطاء فردية فقط، بل قد تكون بنية جماعية أو مؤسساتية. فالجائحة، والمعلومات الزائفة، والحروب، وحتى الشعبوية السياسية، كلّها أمثلة حيّة على كيفية تحوّل الحماقة إلى قوة تاريخية. ومع صعود الإعلام الرقمي، باتت "الحماقة الشبكية" (la connerie en réseau) أحد أهم التحديات أمام الديمقراطيات الحديثة.

البعد الفلسفي الذي يقدّمه النص يطرح سؤالًا عميقًا: هل يمكن للإنسان تجاوز الحماقة، أم أنها جزء بنيوي من طبيعته؟ وهنا يصبح "علم الحماقة" دعوة إلى التواضع المعرفي، وإلى تطوير آليات مقاومة تقوم على التربية النقدية والإعلام الرصين.

بهذا المعنى، يتكامل الملف مع ما سبقه: فإذا كانت مراكز الفكر تمثل الوجه "العقلاني المؤسسي" للمعرفة، فإن الكوننولوجيا تذكّرنا بحدود هذا العقل، وبأن التاريخ الإنساني مشبع بالقرارات غير العقلانية.

الأجيال والعقد الاجتماعي – من الصراع إلى إعادة البناء

آخر ملفات العدد يسلط الضوء على إشكالية الأجيال، من خلال دراسة لملف نشرته مجلة Sciences Humaines حول "حرب الأجيال". هنا تتقاطع السوسيولوجيا مع الاقتصاد والسياسة والثقافة، لتُظهر أن الصراع بين الأجيال ليس نزاعًا بين شباب وكهول، بل انعكاس لأزمة أعمق تخصّ إعادة تعريف العقد الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين.

يتتبع النص الأبعاد النظرية (من مانهايم إلى بورديو)، ثم يقدم مقارنات تاريخية (مايو 68، أمريكا اللاتينية، الحركات الرقمية في آسيا)، قبل أن يحلل الأزمات الكبرى – المالية، الجائحة، المناخ – بصفتها وقودًا لهذا الصراع. ويخلص إلى أن الشباب اليوم يشعرون بأنهم "ضحايا مرتين": مرة من الأزمات، ومرة من السياسات التي فضّلت حماية الكبار على حساب المستقبل.

البعد الثقافي يبرز أيضًا: من الميمز الساخرة مثل "OK Boomer"، إلى المواجهة بين الإعلام التقليدي للشيوخ والإعلام الرقمي للشباب. ومع ذلك، يبيّن النص أن التضامن بين الأجيال لا يزال ممكنًا، خصوصًا في الفضاء الأسري.

الاستنتاج الأساسي هنا هو أن تجاوز "حرب الأجيال" يتطلب صوغ عقد اجتماعي جديد، يقوم على العدالة بين الأجيال، وتوزيع متوازن للموارد، وسياسات مناخية طويلة المدى.

الخاتمة

برغم تنوع هذه الملفات، فإنها جميعًا تلتقي حول ثلاثية مفهومية:

1. المعرفة والسلطة: من مراكز الفكر التي تصوغ السياسات، إلى الكنيسة التي تتحول إلى ذراع للدولة، إلى علم الحماقة الذي يفضح هشاشة القرارات.
2. العاطفة والهوية: من الانتقام كذاكرة جماعية، إلى الأرثوذكسية كهوية حضارية، إلى صراع الأجيال كتعبير عن جرح اجتماعي عميق.
3. الأزمات والتحولات: كل ملف يعكس أزمة كبرى – أزمة الديمقراطية، الأزمات الجيوسياسية، أزمة الحداثة الغربية، أزمة العقد الاجتماعي – ويقترح قراءة نقدية لكيفية مواجهتها.

بهذا، يمكن القول إن العدد الرابع من رؤى فرانكوفونية لا يقدم مجرد مختارات فكرية، بل يقدّم لوحة بانورامية عن التحولات المعرفية والسياسية والأخلاقية في زمننا الراهن.

إن القيمة الكبرى لهذا العدد لا تكمن فقط في عرض الرؤى الفرنسية للقارئ العربي، بل في خلق مجال للتفكير المقارن: كيف يمكن للعالم العربي أن يستفيد من دروس هذه النقاشات، في لحظة يعيش فيها بدوره أزمات شبيهة – أزمة ثقة بالمؤسسات، وصراعات الهوية، وتداخل الدين بالسياسة، تحديات الشباب والمناخ؟

من هنا، يصبح العدد دعوة مزدوجة: دعوة للنخب العربية إلى الانفتاح على النقاشات الفكرية العالمية، ودعوة للنخب الفرنسية إلى إعادة النظر في نفسها من خلال مرآة الآخر العربي. وهو ما يجعل رؤى فرانكوفونية مشروعًا معرفيًّا استراتيجيًّا، بقدر ما هو جهد ثقافي وأكاديمي.

دوريات / مجلات

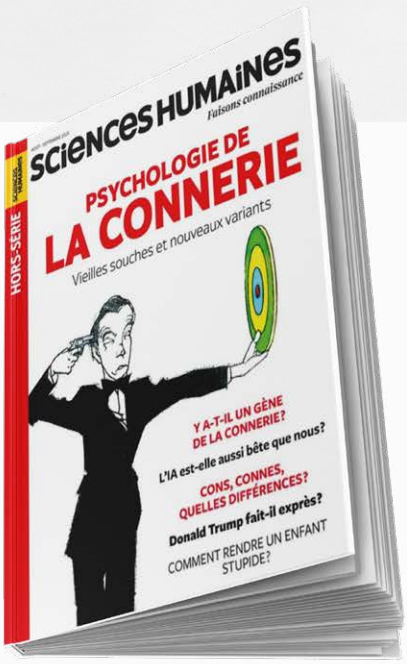

علم الحماقة: (Connologie) من الطرافة إلى المقاربة النقدية للظواهر الإنسانية المعاصرة

يُعَدّ مفهوم الحماقة، أو ما يُسمّيه الفرنسيون "la connerie"، أحد أكثر المفاهيم التصاقًا بالخبرة الإنسانية اليومية، فعلى الرغم من أنه ظلّ لفترات طويلة خارج دائرة البحث العلمي الجاد. فالحماقة تبدو، للوهلة الأولى، موضوعًا هزليًّا أو ترفيهيًّا لا يرقى إلى مستوى التحليل الأكاديمي؛ لكنّ تراكم الممارسات والتجارب التي تكشف عن أثر الحماقة في تشكيل مسارات الأفراد والجماعات والدول، جعلت من الضروري النظر إليها بصفتها ظاهرة اجتماعية ونفسية، وحتى سياسية، تستحق التأطير العلمي والدراسة المنهجية.

لقد برز مصطلح "الكوننولوجيا" (connologie) بصفته مجالًا معرفيًّا جديدًا يقترح أن يُدرَس السلوك البشري من خلال زاوية اللامعقول، والأخطاء المتكررة، والقرارات الغبية التي تفضي إلى نتائج كارثية، برغم أن أصحابها يظنون أنها عقلانية. وكما كتب جان-فرانسوا مارميون، منسق مؤلفات جماعية عدة في هذا المجال، فإنّ الحماقة "أرض لا تنضب من الدهشة والتحليل"، لأنها تكشف عن حدود العقل البشري، وعن التناقض بين الطموح المعرفي الكبير للإنسان وهشاشته المعرفية والأخلاقية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة معمقة في "علم الحماقة"، عبر استعراض جذوره الفكرية، ومقارباته النفسية والاجتماعية، وعلاقته بالأحداث العالمية الراهنة، وأبعاده الفلسفية والأخلاقية.

أولًا: الجذور التاريخية لمفهوم الحماقة في الفكر الغربي

لا يُمكن فهم الحماقة بوصفها مفهومًا من دون العودة إلى التراث الفلسفي والأدبي الغربي. ففي التراث اليوناني القديم، كانت الحماقة ترتبط بالهوى وفقدان الحكمة، وهو ما عبّر عنه سقراط عندما ميّز بين "المعرفة" و"الجهل المركب". أما في العصور الوسطى، فقد ارتبطت الحماقة بالشر والخطيئة، إذ عُدّت سلوكًا يُبعد الإنسان عن الفضيلة.

لكن النهضة الأوروبية قدّمت تصورًا أكثر دنيوية للحماقة. ففي كتابه الشهير "مديح الحماقة" (Éloge de la folie)، قدّم إيراسموس (1511) لوحة ساخرة تكشف أن الحماقة ليست عارضًا، بل مكوّنًا أصيلًا من التجربة الإنسانية. لاحقًا، عالج فولتير ودون كيخوته وغيرهم هذا الموضوع بطريقة ساخرة، وأوضحوا أنّ الحماقة تكمن أحيانًا في المؤسسات، وفي السلطة ذاتها، وليس في الأفراد فقط.

وفي القرن العشرين، انتقل الاهتمام إلى العلوم الإنسانية. فقد قدّم ميشال فوكو، في تحليله للجنون والعقل، أدوات لفهم تعريف المجتمع لما هو عقلاني وما هو غير عقلاني.

ومن هنا برزت فكرة أنّ الحماقة ليست فقط عجزًا فرديًّا، بل يمكن أن تكون بنية اجتماعية وسياسية، بل ومؤسساتية.

ثانيًا: الحماقة بوصفها ظاهرة نفسية واجتماعية

من الناحية النفسية، يمكن النظر إلى الحماقة على أنها نتاج للتناقضات الإدراكية والتحيزات المعرفية. فقد أثبتت دراسات علم النفس المعرفي (مثل أعمال دانيال كانيمان وأموس تفيرسكي) أنّ الإنسان لا يتخذ قراراته دائمًا على أسس عقلانية، بل يخضع لتحيزات مثل "تأثير التأطير" و"التحيز للتأكيد"، ما يجعله يقع مرارًا في أخطاء متوقعة.

إلى جانب ذلك، يظهر البعد الاجتماعي للحماقة في كونها ظاهرة جماعية. فالحماقة ليست دائمًا فعلًا فرديًّا، بل يمكن أن تصبح معدية، عبر الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى الخطابات السياسية. إذ يتكرّر المشهد الذي فيه يتبنّى الناس أفكارًا أو سلوكيات خاطئة فقط لأنها شائعة أو مهيمنة، من دون إخضاعها للنقد أو التحقق.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الحماقة هي بنية تواصلية تتكاثر عبر الخطاب والإعلام، وتؤثر في السلوك الجمعي. فهي جزء من الديناميات النفسية للجماعات، حيث تؤدي دورًا في تشكيل الهوية، وتعزيز الانتماء، أو حتى خلق عدو مشترك.

ثالثًا: الكوننولوجيا بصفتها حقلًا معرفيًّا جديدًا

بدأت الكوننولوجيا بوصفها مبادرة ثقافية – أكاديمية أطلقها جان-فرانسوا مارميون سنة 2018 عبر سلسلة من الكتب الجماعية التي جمعت علماء نفس، وفلاسفة، ومؤرخين، وعلماء اجتماع، من أمثال ستيفن بينكر وأنطونيو دامازيو وجورج مارشال. كان الهدف هو تفكيك الحماقة بصفتها آلية بنيوية لفهم الإنسان، لا سلوكًا عرضيًّا فقط.

ما يميّز هذه المبادرة هو المزج بين الصرامة الأكاديمية والنبرة الساخرة. فالحماقة موضوع جاد، لكنه في الوقت ذاته موضوع طريف يثير الضحك. وهذا المزج يضفي على الكونتولوجيا طابعًا فريدًا، يجعلها قادرة على الوصول إلى جمهور واسع، من دون أن تفقد بعدها التحليلي.

لقد أنتج هذا الحقل الجديد أكثر من أربعة مؤلفات جماعية، تناولت جوانب مختلفة مثل:

- الحماقة في السياسة والإعلام.
- الحماقة في القرارات الاقتصادية.
- الحماقة الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي.
- الحماقة كبنية ثقافية ممتدة عبر التاريخ.

رابعًا: الحماقة والأحداث العالمية (2018-2025)

منذ 2018، مثّلت سلسلة من الأحداث العالمية مختبرًا حقيقيًّا لدراسة الحماقة:

1. أزمة السترات الصفراء في فرنسا: حيث تداخلت المطالب الاجتماعية المشروعة مع فوضى شعاراتية جعلت التمييز بين الاحتجاج العقلاني والفوضى غير الممكنة.
2. جائحة كوفيد19-: التي كشفت كيف يمكن أن تتحول المعلومات الزائفة إلى حماقة جماعية تُهدد الصحة العامة، من خلال إنكار الفيروس، ورفض اللقاحات، أو ترويج نظريات المؤامرة.
3. الترامبية الجديدة: والتي جسدت كيف يمكن للحماقة أن تصبح أداة تعبئة سياسية، عبر خطابات شعبوية تستخف بالمؤسسات الديمقراطية.
4. الحرب في أوكرانيا: (2022) حيث كشفت عن دور الحسابات الخاطئة والغرور السياسي في إشعال صراع ذي كلفة بشرية وجيوسياسية هائلة.
5. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: مع صعود أدوات مثلChatGPT، ظهرت جدالات حول استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل غير رشيد، سواء في التضليل أو في اختزال التفكير البشري.

كل هذه الأمثلة تؤكد أنّ الحماقة ليست مجرد سلوك فردي عابر، بل آلية بنيوية في صنع القرار السياسي والاجتماعي.

خامسًا: الحماقة والسياسة: من العبث إلى صناعة القرار

إنّ السياسة مجال خصب للحماقة، لأنّها تتعلق باتخاذ قرارات جماعية مصيرية. الحماقة هنا لا تعني فقط الأخطاء التقنية أو سوء التقدير، بل تشير أيضًا إلى العناد الأيديولوجي، ورفض الاعتراف بالواقع، وتغليب المصالح الضيقة على المصلحة العام.

تاريخيًّا، نجد أنّ الكثير من الحروب كان يمكن تفاديها لو لم يصرّ القادة على مواقف عنيدة أو على قراءات خاطئة للواقع. وفي عالم اليوم؛ إذ تُتخذ القرارات في سياقات معقدة، تصبح احتمالية الحماقة أكبر، لأنها قد تتغذى من الشعبوية، الإعلام الرقمي، أو الحسابات الانتخابية قصيرة الأمد.

سادسًا: الحماقة في الفضاء الرقمي والإعلامي

مع صعود الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، شهد العالم تضخمًا غير مسبوق في إنتاج ونشر الحماقة. فالمعلومات الزائفة تنتشر بسرعة تفوق المعلومات الصحيحة، بفضل آليات "الترند" و"الخوارزميات"، التي تكافئ الإثارة بدلًا من الدقة.

تؤدي هذه البيئة إلى تعزيز ما يُسمى "الحماقة الشبكية"؛ إذ تُضخّم الأصوات الهامشية، وتُكرَّس فقاعات معلوماتية تجعل الأفراد يستهلكون فقط ما يؤكد قناعاتهم المسبقة. وهكذا تتحول الحماقة إلى قوة سياسية واجتماعية ذات تأثير مباشر في الانتخابات، السياسات الصحية، وحتى العلاقات الدولية.

سابعًا: البعد الفلسفي والأخلاقي: هل يمكن تجاوز الحماقة؟

تطرح الكوننولوجيا سؤالًا فلسفيًّا عميقًا: هل يمكن للإنسان تجاوز الحماقة؟

يرى بعضهم أن الحماقة جزء بنيوي من الطبيعة الإنسانية، لا يمكن القضاء عليها، بل إدارتها أو الحد من آثارها فقط. بينما يرى آخرون أن التربية النقدية، تعزيز التفكير العلمي، وإصلاح الإعلام، يمكن أن تقلل من سيطرة الحماقة على الفضاء العام.

لكن يبقى البعد الأخلاقي حاضرًا بقوة: فالحماقة ليست مجرد خطأ بريء؛ بل قد تكون مسؤولة عن معاناة بشرية هائلة، من الحروب إلى الكوارث الصحية. ومن هنا يبرز واجب أخلاقي يتمثل في مقاومة الحماقة عبر المعرفة، النقد، والسخرية البناءة.

خاتمة: مستقبل الكوننولوجيا كعلم نقدي للإنسانية

إنّ "علم الحماقة" ليس مجرد بدعة لغوية أو نزوة فكرية، بل هو مشروع نقدي يعكس حاجة الإنسانية إلى فهم مظاهر ضعفها، وهشاشة قراراتها، وحدود عقلانيتها. فالحماقة، كما يُظهر التاريخ القديم والمعاصر، ليست عارضًا يمكن تجاهله، بل هي قوة خفية تؤثر في مسارات الحضارة.

من خلال الجمع بين التحليل النفسي والاجتماعي والفلسفي، تقدم الكوننولوجيا إطارًا نقديًّا يساعدنا على قراءة حاضرنا وفهم أسباب انحدار النقاش العام، وانتشار المعلومات الزائفة، وتصاعد النزعات الشعبوية. وهي دعوة أيضًا للتواضع المعرفي، عبر إدراك أنّ العقل البشري ليس معصومًا من الأخطاء، وأنّ مواجهة الحماقة تتطلب جهدًا جماعيًّا مستمرًا.

وبهذا، تفتح الكوننولوجيا أفقًا جديدًا في العلوم الإنسانية، يجمع بين الطرافة والجدّية، بين النقد والسخرية، بين الفكر العميق والابتسامة الساخرة، في محاولة دائمة لفهم الإنسان... بكل حماقاته.

2

الأجيال بين صراع الهوية وإعادة تعريف العقد الاجتماعي

عبر التاريخ، مثّل التفاعل بين الأجيال المتعاقبة أحد محركات التغيير الاجتماعي والسياسي. لكن مع تسارع وتيرة الأزمات العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تصاعد الخطاب الذي يتحدث عن «حرب الأجيال» وكأنها معركة محورية تحدّد مستقبل المجتمعات الحديثة.

منذ الأزمة المالية 2008، مرورًا بجائحة كوفيد19-، وصولًا إلى أزمة المناخ وتزايد التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح يُنظر إلى الشباب على أنهم «ضحايا خيارات» الأجيال السابقة، بينما يُتهم «الكهول» و«البومرز» بأنهم استنفدوا الموارد وأهملوا المستقبل.

ملف مجلة Sciences Humaines (سبتمبر 2024) تحت عنوان: «Générations: guerre impossible, paix improbable?» قدّم مقاربة متعدّدة الأبعاد لهذه الإشكالية، عبر 12 دراسة قاربت الموضوع من زوايا سوسيولوجية، ديموغرافية، سياسية وثقافية. لكن الملف يفتح الباب لتوسيع النقاش أكثر، بإدماج أطر نظرية كلاسيكية، مقارنات تاريخية، واستشراف آفاق العلاقة بين الأجيال.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة أكاديمية وافية، تجمع بين التحليل التاريخي، الإطار السوسيولوجي، والبعد النقدي، لتبيان أن ما يُسمى «حرب الأجيال» هو في الواقع تجلٍ لأزمة أعمق تخصّ العقد الاجتماعي وإعادة تعريفه في القرن الحادي والعشرين.

أولًا: الأسس النظرية لفهم العلاقة بين الأجيال

1. كارل مانهايم: الجيل كفئة اجتماعية

في مقاله الشهير (1928)، رأى كارل مانهايم أن «الجيل» ليس مجرد فئة عمرية، بل هو وعي مشترك بالقدر الجماعي. أي أن الأفراد الذين يتعرّضون لتجارب تاريخية محدّدة في فترة عمرية حرجة (المراهقة والشباب) يكوّنون رؤى وقِيمًا مشتركة.

هذا التصور يُفسّر كيف تشكّل جيل «مايو 68» أو جيل «ما بعد 11 سبتمبر»، أو اليوم جيل «كوفيد – المناخ».

2. دوركايم وبورديو: التضامن والصراع

- إميل دوركايم ركّز على ضرورة التضامن بين الفئات للحفاظ على التماسك الاجتماعي. من هذا المنظور، أي خطاب عن «حرب الأجيال» يهدّد البنية الأخلاقية للمجتمع.
- بيير بورديو أدخل مفهوم «الرأسمال الثقافي»، مبرزًا أن التفاوت بين الأجيال لا يقتصر على العمر، بل على تفاوت في الموارد الرمزية والمعرفية، ما يجعل بعض الأجيال «وارثة» لرأس مال اجتماعي وثقافي يسهّل اندماجها، فيما يُترك غيرها للتهميش.

3. إنغلز وصراع الطبقات

يمكن أيضًا قراءة «صراع الأجيال» امتدادًا لصراع الطبقات عند إنغلز: فالشباب يعانون هشاشة سوق العمل وديون التعليم وأزمة السكن، ما يجعلهم في وضعية شبيهة بـ «البروليتاريا الجديدة»، بينما كبار السن – بخاصة المتقاعدين – يستفيدون من شبكات الأمان الاجتماعي.

ثانيًا: التاريخ المقارن لصراعات الأجيال

1. مايو 68: الشباب في مواجهة السلطة

مثّلت أحداث مايو 68 في فرنسا نموذجًا كلاسيكيًّا لصدام الأجيال: طلاب جامعات ضد مؤسسات دولة محافظة، حركة ثقافية ضد قيم بورجوازية. وبرغم أن الصراع كان سياسيًّا بالأساس، فإنه اتخذ طابعًا «توليديًّا» (جيل الشباب مقابل جيل الكهول).

2. أمريكا اللاتينية: أجيال المقاومة

في السبعينيات والثمانينيات، أدى الشباب دورًا محوريًّا في مقاومة الأنظمة العسكرية في الأرجنتين وتشيلي. هنا أيضًا، جيل شاب اعتبر نفسه «المؤتمن على المستقبل»، في مواجهة أجيال متحالفة مع السلطة.

3. هونغ كونغ وتايلاند: الحركات الرقمية

في العقد الأخير، مثّلت الحركات الطلابية في هونغ كونغ وتايلاند مثالًا جديدًا: أجيال رقمية تستخدم شبكات التواصل للتعبئة السياسية، في مواجهة أنظمة سلطوية مدعومة غالبًا من «كهول» النخب.

4. من «البومرز» إلى «الميلينيالز»

شعار «OK Boomer» في الغرب أعاد صوغ صراع الأجيال في شكل ساخر، لكنه يختزن اتهامًا صريحًا لجيل «البومرز» بأنه أفسد البيئة واستنزف الموارد.

ثالثًا: الأزمات كوقود لصراع الأجيال

1. الأزمة المالية 2008

- الشباب: دفعوا الثمن الأكبر من خلال البطالة وتراجع الأجور.
- الكهول: احتفظوا بمواقعهم الوظيفية والمالية، الأمر الذي زاد الفجوة.

2. جائحة كوفيد19-

- كبار السن: الأكثر عرضة للمخاطر الصحية.
- الشباب: الأكثر تضررًا اجتماعيًّا ونفسيًّا (انقطاع التعليم، والعزلة، وفقدان الوظائف المؤقتة).

وهنا وُلدت قناعة عند الشباب بأنهم «ضحايا مرتين»: من الأزمة نفسها، ومن إجراءات الحماية الموجهة للكبار.

3. أزمة المناخ

تمثل أخطر نقاط الانقسام؛ إذ يرى الشباب أن الأجيال السابقة «سرقت المستقبل» عبر سياسات تنموية غير مستدامة.

رابعًا: الأبعاد الاقتصادية والسياسية

1. المعاشات والدَّين العام

- الشباب يرون أن أنظمة المعاشات تموّل رفاهية كبار السن على حساب مستقبلهم.
- الدَّين العام يُحمَّل على أكتاف الأجيال القادمة.

2. أزمة الإسكان

- في مدن مثل باريس ولندن، أسعار العقارات تجعل من المستحيل تقريبًا للشباب امتلاك مسكن.
- هذا يخلق إحساسًا بالظلم البنيوي، يزيد حدة الخطاب المعادي للأجيال السابقة.

3. النظام السياسي

- كبار السن أكثر حضورًا في صناديق الاقتراع، ما يجعل السياسات تميل لمصلحتهم.
- الشباب، برغم طاقاتهم التعبوية (حركات المناخ، واحتجاجات الجامعات)، يفتقدون التأثير المؤسسي.

خامسًا: البعد الثقافي والإعلامي

1. الميمز كأداة مقاومة

ظواهر مثل «OK Boomer» أو «Gen Z humor» تمثل أشكالًا من السخرية السياسية التي تكشف صراعًا رمزيًا بين الأجيال.

2. الإعلام التقليدي مقابل الإعلام الرقمي

- الإعلام التقليدي غالبًا بيد الأجيال الأكبر.
- الإعلام الرقمي وسيلة الشباب لفرض سرديتهم، لكنّه أيضًا يكرّس فقاعات خطابية تزيد الفجوة.

3. الثقافة الشعبية

الموسيقى، السينما، والأدب أصبحت ساحة لإبراز الفجوات: من «الهيب هوب» كصوت شبابي، إلى «النوستالجيا» كهوية للأجيال الأكبر.

سادسًا: التضامن مقابل الانقسام

1. الأسرة كجسر

برغم الخطاب الصراعي، الأسرة لا تزال فضاءً للتضامن: الأجداد يمولون دراسات الأحفاد، والأحفاد يساندون الكبار في الشيخوخة.

2. السياسات العامة كعامل انقسام

- قوانين التقاعد وإصلاح المعاشات تشعل احتجاجات شبابية.
- سياسات المناخ تكشف الفجوة بين من يطلب حلولًا جذرية (الشباب) ومن يفضل الإصلاح التدريجي (الكهول).

سابعًا: نحو مجتمع "ما بعد الأجيال"

1. أطروحة ماورو غيين (The Perennials, 2023)

يقترح غيين تجاوز مفهوم «الأجيال» نحو تصور جديد:

- لم يعد العمر محددًا صارمًا للهوية.يمكن للفرد أن يتعلم، ويعمل، ويعيد ابتكار ذاته في مراحل متعددة.

2. التحديات الديموغرافية

- شيخوخة المجتمعات الغربية مقابل ضعف الخصوبة.
- الهجرة كحل جزئي لكنها تولّد توترات ثقافية وسياسية.

ثامنًا: الحرب المستحيلة والسلام غير المرجح

- الحرب مستحيلة: لأن الروابط الأسرية والعاطفيةوالاقتصاديةتمنعقطيعةكلية.
- السلام غير مرجح: لأن الفجوات القيمية والسياسية عميقة، وتغذيها التفاوتات الاقتصادية.

الخاتمة

ليست العلاقة بين الأجيال مجرد «صراع» كما يصوره الإعلام والخطاب السياسي، بل هي انعكاس لأزمة أعمق تخص إعادة تعريف العقد الاجتماعي.

- من منظور سوسيولوجي: «الجيل» وعي جماعي، لكنه ليس كتلة متجانسة.
- من منظور اقتصادي: الأزمات تزيد هشاشة الشباب وتضخّم الامتيازات النسبية للكبار.
- من منظور ثقافي: الفجوة تترجم إلى رموز وميمز وخطابات رقمية.
- من منظور سياسي: توازن القوى يميل إلى مصلحة الكبار انتخابيًّا، لكنه مهدد بالتحول إذا ما نظّم الشباب طاقتهم.

الحل لا يكمن في «حرب أجيال»، بل في عقد اجتماعي جديد عابر للأعمار يقوم على:

- توزيع عادل للموارد عبر الأجيال.
- سياسات مناخية طويلة المدى.
- أنماط تعليم وعمل مرنة تسمح للأفراد بإعادةابتكارذواتهمفيكلمرحلةعمرية.

هكذا فقط يمكن تحويل التوتر بين الأجيال إلى تكامل إبداعي، يجعل من الاختلاف قوة دافعة للتجديد الاجتماعي بدلًا من الانقسام.

1 برامج إذاعية

مراكز الفكر: بين الفضاء البحثي وأداة النفوذ السياسي

rfi

شهدت العقود الأخيرة تناميًّا ملحوظًا في حضور مراكز الفكر (Think Tanks) على الساحات السياسية والفكرية والإعلامية، حتى غدت عنصرًا محوريًّا في صوغ السياسات العامة، وتوجيه الرأي العام، وصناعة القرار. وبرغم أن هذه المؤسسات ليست أحزابًا سياسية، ولا جامعات، ولا لوبيّات اقتصادية، فإنها تمثّل فضاءً هجينًا يجمع بين البحث والتحليل من جهة، وبين ممارسة النفوذ والتأثير من جهة أخرى.

ومع ذلك، ظلّت مراكز الفكر لفترة طويلة في هامش البحث الأكاديمي، ولم تحظَ بالدراسة الكافية مقارنة بتأثيرها العملي الواسع. هذه المفارقة تطرح إشكالية جوهرية: هل مراكز الفكر مؤسسات بحثية مستقلة، أم أنها أدوات أيديولوجية وتنسيقية تخدم مصالح محدّدة تحت غطاء العمل الفكري؟ للإجابة عن هذا السؤال، ينبغي النظر في الأصول التاريخية لهذه المؤسسات، وأسباب صعودها، وأنماطها المختلفة في الولايات المتحدة وفرنسا، إضافة إلى مصادر تمويلها، وأدوارها الاستراتيجية في السياسة الداخلية والعلاقات الدولية.

أولًا: الإطار النظري لمفهوم مراكز الفكر

ظهر مصطلح "Think Tank" خلال الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة؛ إذ كان يُطلق على الغرف الآمنة التي يُخطط فيها للعمليات العسكرية والصناعية والسياسية. ومع مرور الوقت، خرج المصطلح من نطاقه العسكري ليشير إلى مؤسسات مستقلة نسبيًّا، تُعنى بإنتاج الأفكار، وتحليل السياسات، وتقديم توصيات استراتيجية.

إن تحديد طبيعة هذه المؤسسات ليس بالأمر السهل. فهي ليست جامعات، لغياب المنهجية الأكاديمية الصرف، وليست لوبيات لأنها لا تدافع بالضرورة عن مصالح فئوية محددة، كما أنها ليست أحزابًا سياسية أو نقابات جماهيرية. إنها تقع في فضاء وسيط، يجمع بين الفكر والعمل، بين التحليل والتأثير.

أما عن إشكالية الترجمة، فهي تُترجم أحيانًا بـ"مختبرات أفكار"، وهذا التعبير مضلِّل؛ إذ لا تسعى هذه المؤسسات إلى إنتاج "أفكار" مجردة بقدر ما تهدف إلى صوغ حلول عملية قابلة للتنفيذ. ومن الأدق وصفها بـ"هندسة سياسية" أو "فضاءات تفكير استراتيجي" تقدم بدائل عملية لصنّاع القرار.

ثانيًا: السياق السياسي والاجتماعي لظهور مراكز الفكر

شهدت فرنسا، مثل غيرها من الديمقراطيات الغربية، أزمة ثقة عميقة بالأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية. فقد أظهرت استطلاعات "سيفيبوف" (Sciences Po Paris – CEVIPOF) أن 68% من الفرنسيين يرون أن الديمقراطية لا تعمل بشكل جيد، بينما لا يثق 80% منهم بالأحزاب السياسية. كما انخفضت نسبة الثقة بالنواب من 47% عام 2009 إلى 39% عام 2024.

هذا التراجع كشف عن ضعف الأحزاب في أداء دورها البرنامجي والفكري، إذ انشغلت بتنظيم قواعدها وصوغ خطاب إعلامي قصير المدى. وهنا وجدت مراكز الفكر فرصة لملء هذا الفراغ، من خلال تقديم الدراسات والبدائل، وتوفير منصات للنقاش الاستراتيجي.

إذن، فإن صعود مراكز الفكر في فرنسا لا يمكن فصله عن أزمة الديمقراطية التمثيلية، وعن حاجة المجتمع والنخب إلى فاعل جديد يقدّم رؤى تتجاوز الانقسامات الحزبية التقليدية.

ثالثًا: مراكز الفكر في الولايات المتحدة كنموذج مرجعي

تُعدّ الولايات المتحدة النموذج الأكثر تأثيرًا في تطور مراكز الفكر. فقد برزت مؤسسات مثل Rand Corporation التي تأسست في سياق الحرب الباردة، Brookings Institutiong ذات الطابع الأكاديمي، Hudson Instituteg، إضافة إلى Heritage Foundation، التي أدت دورًا بارزًا في صوغ سياسات المحافظين.

وتُعد مؤسسة "التراث" المثال الأبرز على تحول مراكز الفكر إلى فاعل برامجي مباشر، إذ صاغت وثيقة "مشروع 2025" (922 صفحة) التي التزم بها الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية، ما يجعلها أقرب إلى "حكومة ظل فكرية".

هذا النموذج يكشف عن وجهين لمراكز الفكر الأمريكية:

1. وجه بحثي يقدم دراسات معمّقة وتحليلات استراتيجية.
2. وجه عملي ينخرط في صياغة برامج انتخابية، وتوفير ذخيرة أيديولوجية لصراعات سياسية.

رابعًا: المشهد الفرنسي لمراكز الفكر

على خلاف الولايات المتحدة، تتسم مراكز الفكر الفرنسية بتركيبة متنوعة يمكن تصنيفها في أربعة أنماط رئيسية:

1. المؤسسات البحثية الأكاديمية: مثل IFRI وIRIS وFRS، التي تعتمد فرقًا بحثية دائمة وتنتج دراسات رصينة في العلاقات الدولية والسياسات الأمنية.

2. المستودعات الأيديولوجية: مثل "تيرنوفا" ذات التوجه اليساري، و"فوندا بول" ذات الخلفية الليبرالية المحافظة.
3. المراكز القطاعية: مثل "The Shift Project" المعني بالبيئة، ومعهد الصناعة المتخصص في القضايا الصناعية.
4. مسرّعات الشهرة السياسية: مجموعات تفكير ينشئها سياسيون لتعزيز حضورهم، مثل "رغبة في المستقبل" لسغولين رويال، و"البلوط" لميشيل أليو-ماري.

هذه التعددية تعكس أن مراكز الفكر ليست نمطًا واحدًا، بل طيفًا واسعًا يتراوح بين البحث العلمي والوظائف الأيديولوجية والشخصية.

خامسًا: تمويل مراكز الفكر وإشكالات الاستقلالية

تُعدّ مسألة التمويل من أكثر القضايا إثارة للجدل:

- في فرنسا: هناك أربعة مصادر رئيسية:

1. دعم الدولة (ميزانية من رئاسة الوزراء مخصصة لمؤسسات مرتبطة بالأحزاب).
2. عقود بحث مع الوزارات (خصوصًا وزارة الجيوش).
3. رعاية خاصة من شركات كبرى (المصارف، شركات الطاقة، التأمين).
4. تبرعات خاصة من أفراد أو منظمات مستقلة.

- في الولايات المتحدة: التمويل يعتمد حصرًا على القطاع الخاص من خلال:

1. التبرعات الفردية.
2. المؤسسات الخيرية الكبرى (مثل Brookings بميزانية قدرها 100 مليون دولار).
3. العقود البحثية Rand Corporation (بميزانية قدرها 350 مليون دولار).
4. الحملات المكثفة لجمع التبرعات.

هذه الاختلافات التمويلية تؤثر بشكل مباشر في استقلالية المخرجات. فبينما قد تبدو المراكز الفرنسية أكثر عرضة للتأثير السياسي المباشر عبر تمويل الدولة، فإن نظيراتها الأمريكية أكثر تبعية لرأس المال الخاص ومصالحه.

سادسًا: من مراكز التفكير إلى منصات النفوذ

ابتداءً من مطلع الألفية، ظهرت ظاهرة "دو-تانكس" (Do-tanks)، وهي مراكز لا تكتفي بالتحليل، بل تركّز على إنتاج أدوات عملية و"عناصر خطاب" تخدم السياسيين. وقد أسهم تسارع الزمن السياسي، واندماج الإعلام الرقمي، في تحويل هذه المؤسسات إلى "خزانات ذخيرة خطابية" أكثر منها فضاءات للتفكير الهادئ.

هذا التحول طرح تساؤلات حول حيادها؛ فهل يمكن لمؤسسة تموَّل من طرف سياسيين أو شركات كبرى أن تقدّم تحليلًا موضوعيًّا حقًا؟ أم أن مخرجاتها البحثية تُصاغ مسبقًا لخدمة أجندات معينة؟

سابعًا: الدور الاستراتيجي في العلاقات الدولية

برزت أهمية مراكز الفكر بشكل خاص في معالجة القضايا العابرة للحدود: الإرهاب، التغير المناخي، الهجرة، الأزمات الاقتصادية، الصراعات الجيوسياسية. فهي قضايا تتجاوز قدرة الدولة الوطنية على إدارتها بمفردها.

من هنا، أصبحت مراكز الفكر فاعلًا أساسيًّا في المنتديات الدولية مثل منتدى دافوس، قمم G7 وG20، ومؤتمرات المناخ (COP). كما تؤدي دورًا في شبكات النفوذ العابر للأطلسي، مثل التعاون بين مؤسسة جان جوريس الفرنسية ومركز American Progress الأمريكي.

ويفضّل صناع القرار الفرنسيون أحيانًا الاستعانة بخبرة مراكز مثل IFRI التي تمتلك معرفة تراكمية عميقة، بدلًا من الاعتماد على مستشارين سياسيين حديثي العهد بالوزارة. وهذا يكشف عن قوة هذه المؤسسات في صناعة القرار الدبلوماسي.

ثامنًا: مراكز الفكر بين الفكر والسلطة

يبقى السؤال الأساسي: هل يمكن اعتبار مراكز الفكر محايدة؟

- من منظور ماكرو: كثير من المراكز الأنجلوساكسونية تدعم ضمنيًّا نموذج الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، وهو ما يجعلها جزءًا من "صناعة القبول" بالمعنى الذي طرحه نعوم تشومسكي.
- من منظور ميكرو: بعض المراكز تمتلك قدرة نقدية وتقدّم رؤى بديلة، بل تُسهم في كسر بعض الأطر الأيديولوجية الجامدة.

ومن ثمّ، فإن الحديث عن "حياد" هذه المؤسسات يبدو مبالغًا فيه، لكن هذا لا ينفي قيمتها كمحركات للنقاش وتوسيع الخيارات أمام صناع القرار.

الخاتمة

خلُص هذا التحليل إلى أن مراكز الفكر لم تعد مجرد فضاءات للتفكير المجرد، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البنية الاستراتيجية لصناعة القرار والسياسة الدولية. فهي تؤدي وظيفة مزدوجة: إنتاج المعرفة والتحليل من جهة، وتوجيه القرار السياسي والتأثير في الرأي العام من جهة أخرى.

لكن هذا الدور المزدوج يثير تحديًّا أساسيًّا يتمثل في الحفاظ على التوازن بين الاستقلالية الأكاديمية والتأثير السياسي. فكلما زاد اعتمادها على مصادر تمويل مرتبطة بمصالح محددة، قلّت قدرتها على ادعاء الموضوعية.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية حول هذه المؤسسات، ليس في السياق الغربي فقط، بل في العالم العربي أيضًا؛ إذ بدأت مراكز الفكر تنمو بوصفها أدوات للسياسة العامة والدبلوماسية الناعمة. فالتحليل النقدي لمكانتها، وآليات تمويلها، وأنماط نفوذها، يظل ضرورة لفهم طبيعة التفاعل بين الفكر والسلطة في عالم اليوم.

2

الجيوسياسة والانتقام: بين العاطفة والاستراتيجية في العلاقات الدولية

rfi

“

تُقدَّم العلاقات الدولية عادةً في إطارها النظري الكلاسيكي بوصفها مجالًا خاضعًا لحسابات القوة والعقلانية الاستراتيجية؛ إذ تسعى الدول إلى تعظيم مصالحها المادية والرمزية في بيئة دولية تتسم بالفوضى والصراع. لكنّ هذا التصور يُغفل بعدًا أساسيًّا ظل حاضرًا في مختلف مراحل التاريخ الإنساني، وهو الانتقام بصفته دافعًا سياسيًّا ونفسيًّا قادرًا على إعادة تشكيل قرارات الدول والجماعات. فالانتقام ليس انفعالًا عابرًا أو رد فعل شخصي فقط، بل قد يتحول إلى محفّز استراتيجي يوجّه خيارات الأمم ويؤثر في النظام الدولي.

لقد ظلّت العلوم السياسية لزمن طويل مترددة في دمج العواطف والانفعالات في تفسير السلوك الدولي، انطلاقًا من اعتقاد راسخ بأن الدولة كيان عقلاني محض. لكن المقاربة النقدية في العلاقات الدولية، إلى جانب الدراسات النفسية والسياسية المقارنة، أبرزت أنّ الذاكرة التاريخية والجروح الجمعية تؤدي دورًا لا يقل أهمية عن المصالح المادية. فالانتقام يختزل البعد الهوياتي والثقافي للأمم، ويُعيد طرح سؤال العلاقة بين العاطفة والاستراتيجية في إنتاج القرارات الكبرى.

”

أولًا: الانتقام بوصفه ظاهرة إنسانية وجماعية

يُعرّف علم النفس السياسي الانتقام بأنه استجابة وجدانية موجّهة نحو استعادة الكرامة والاعتبار بعد التعرض لضرر أو إهانة. وفي حين يُمارَس الانتقام على المستوى الفردي عبر أفعال مباشرة، فإنّه في السياق الجماعي يتخذ بُعدًا أكثر خطورة، لأنه يتغذى على الذاكرة التاريخية ويُعاد إنتاجه عبر التربية والخطاب السياسي والإعلامي.

وتكمن خطورة الانتقام السياسي في أنه يتجاوز البعد الآني ليتحوّل إلى مكوّن هوياتي يحدد علاقة الأمة بذاتها وبالآخر. فالأجيال الجديدة قد تحمل إرثًا انتقاميًّا لم تشهده شخصيًّا، لكنها تتشرّبه من خلال السرديات الوطنية والدينية، ما يجعله ليس فعلًا للرد على الماضي فقط، بل أفق لصناعة المستقبل.

ثانيًا: الانتقام في التاريخ الأوروبي

تُظهر التجربة الأوروبية الحديثة بجلاء كيف أن الانتقام يمكن أن يُصبح محركًا حاسمًا للتاريخ:

1. الحرب الفرنسية – البروسية:(1870-1871) أدّت الهزيمة الفرنسية إلى ولادة خطاب "الثأر" (La Revanche)، الذي غدا شعارًا قوميًّا مركزيًّا، وأثر في السياسة التعليمية والثقافية، كما غذّى التوتر الذي انتهى بالحرب العالمية الأولى.
2. معاهدة فرساي: (1919) برغم أن الهدف المعلن كان تحقيق السلام بعد الحرب العالمية الأولى، فإنّ المعاهدة حملت في طياتها روح الانتقام من ألمانيا عبر عقوبات قاسية وإذلال سياسي واقتصادي. وقد ولّد ذلك إحساسًا بالمهانة لدى الشعب الألماني، استثمرته النازية لاحقًا لتبرير مشروعها التوسعي والانتقامي.
3. حروب البلقان ويوغوسلافيا السابقة: في تسعينيات القرن العشرين، أعيد استحضار مظالم تعود إلى قرون مضت لتغذية النزاعات العرقية والقومية؛ إذ وظفت النخب السياسية الذاكرة الانتقامية لتبرير التطهير العرقي وإعادة رسم الخرائط.

توضح هذه الأمثلة أنّ الانتقام في أوروبا لم يكن عرضًا طارئًا، بل جزء من آليات تشكل الهويات السياسية الحديثة.

ثالثًا: الانتقام خارج السياق الأوروبي

إنّ محدودية حصر الانتقام في التجربة الأوروبية تتبدّد حين ننتقل إلى مناطق أخرى من العالم:

- الشرق الأوسط:

تغدو الذاكرة الاستعمارية والهزائم العسكرية (مثل حرب 1967) جزءًا من سرديات قومية ودينية تستدعي الانتقام لاستعادة الكرامة القومية أو الدينية. وقد وظفت حركات المقاومة خطاب "الثأر" كجزء من شرعيتها النضالية.

- آسيا:

العلاقات الصينية-اليابانية مثقلة بتاريخ الحرب العالمية الثانية ومجازر نانجينغ. وهنا يُستثمر خطاب الانتقام لإعادة بناء الهوية القومية الصينية ولمقاومة محاولات اليابان استعادة نفوذها الإقليمي.

- إفريقيا:

شهدت رواندا وبوروندي والعديد من مناطق الساحل الإفريقي دورات عنف متبادلة قائمة على منطق الانتقام العرقي. ففي هذه السياقات، يتحول الانتقام إلى سلسلة متواصلة يصعب كسرها، إذ يولّد كل فعل انتقامي فعلًا مضادًا يعيد إنتاج المأساة.

رابعًا: الانتقام بصفته أداة استراتيجية

برغم طابعه الانفعالي، فقد سعت العديد من الدول والقوى السياسية إلى توظيف الانتقام بوصفه أداة استراتيجية:

1. أداة ردع:

يُستخدم التهديد بالانتقام كآلية لردع الخصوم. المثال الواضح هنا هو العقيدة النووية القائمة على "الانتقام المؤكد"، التي شكلت جوهر توازن الرعب خلال الحرب الباردة.

2. وسيلة تعبئة وطنية:

تستحضر الأنظمة السياسية خطاب الانتقام لإعادة لحمة المجتمع حول مشروع وطني جامع. فإحياء "جرح الهزيمة" قد يتحول إلى مصدر تعبئة جماهيرية هائلة.

3. ذريعة للتوسع:

كثيرًا ما وظّف القادة السياسيون شعار "رد الاعتبار" لتبرير الغزو أو التدخل العسكري، ما يجعل الانتقام غطاءً أخلاقيًّا وسياسيًّا لأجندات توسعية.

لكن الوجه الآخر لهذا التوظيف هو أنّ الانتقام قد يتحول إلى فخ استراتيجي، إذ يدفع الدول لاتخاذ قرارات غير عقلانية أو مكلفة للغاية، ما يجعلها تخسر أكثر مما تكسب.

خامسًا: الانتقام والعدالة الدولية

يثير الانتقام إشكالية نظرية وأخلاقية في القانون الدولي: هل يمكن التمييز بوضوح بين العدالة والانتقام؟

- العدالة، من حيث المبدأ، تسعى إلى إنصاف الضحايا عبر مؤسسات محايدة وقوانين دولية.
- بينما يقوم الانتقام على منطق "المعاملة بالمثل"، أي إلحاق الأذى بالآخر كما ألحقه بنا، حتى خارج الأطر القانونية.

لهذا، يمكن النظر إلى المحاكم الدولية (مثل محكمة لاهاي أو محاكم يوغوسلافيا ورواندا) باعتبارها محاولة لإحلال العدالة محل الانتقام، عبر تحويل الغريزة الانتقامية إلى مسارات مؤسسية منظمة. غير أنّ فشل هذه المحاكم في بعض الحالات – سواء لضعف الإرادة السياسية أو لانحياز القوى الكبرى – يفتح الباب مجددًا أمام منطق الانتقام الشعبي والسياسي.

سادسًا: الانتقام في عالم ما بعد 11 سبتمبر

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 لحظة فارقة جسّدت بوضوح التداخل بين الانتقام والسياسة الدولية. فقد سوّغت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان والعراق بخطاب يتداخل فيه الأمني بالانتقامي. فقد كان رد الفعل الأولي مشبعًا برغبة في "القصاص" من منفذي الهجوم، وتحول ذلك إلى سياسات عسكرية واسعة.

وبرغم أن الخطاب الرسمي تحدث عن "الأمن القومي" و"مكافحة الإرهاب"، فإن البعد الانتقامي كان حاضرًا بقوة في الإعلام والسياسة، ما جعل الحرب ذات بعد عاطفي يتجاوز الحسابات الاستراتيجية البحتة. وهنا يمكن القول إنّ الانتقام أسهم في إنتاج واحدة من أكثر الحروب كلفة في التاريخ الحديث، بكل ما رافقها من تداعيات جيوسياسية.

سابعًا: من الانتقام إلى المصالحة

تكشف التجارب التاريخية أنّ كسر دائرة الانتقام ممكن عبر آليات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، كما في جنوب إفريقيا بعد نهاية الأبارتهايد. ففي هذه التجربة، جرى استبدال منطق الانتقام بمنطق الاعتراف والمسامحة، وهو ما مكّن المجتمع من تجاوز جراح الماضي من دون الوقوع في دوامة عنف جديدة.

وتشير دراسات العدالة الانتقالية إلى أنّ تجاوز الانتقام يتطلب:

1. اعترافًا رسميًّا بالمظالم التاريخية.
2. آليات قانونية تعويضية تحافظ على معنى العدالة من دون الانزلاق إلى الثأر.
3. خطابًا سياسيًّا وثقافيًّا جديدًا يُعيد صوغ الهوية الوطنية بعيدًا عن منطق الجرح والثأر.

الخاتمة

يُظهر تحليل الانتقام في العلاقات الدولية أنّه ليس انفعالًا إنسانيًّا فرديًّا فقط، بل قوة بنيوية قادرة على إعادة تشكيل التوازنات والسياسات. فمن أوروبا القرن التاسع عشر إلى الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، ظلّ الانتقام عنصرًا مركزيًّا في إنتاج الصراعات والتحالفات.

إن دمج هذا البعد العاطفي في دراسة الجيوسياسة يتيح فهمًا أعمق لديناميات القوة والصراع، إذ تكشف التجربة أنّ الدول ليست كيانات عقلانية باردة، بل تحمل في ذاكرتها الجماعية جروحًا وكرامات مجروحة، وتتصرف أحيانًا تحت وطأة الرغبة في الثأر أكثر مما تمليه الحسابات الاستراتيجية.

ولعل التحدي الأكبر أمام النظام الدولي اليوم هو كيفية تحويل الانتقام إلى عدالة، والعاطفة إلى مصالحة، بما يمكّن من تجنب تكرار دوامات العنف، ويفتح المجال أمام نظام دولي أكثر استقرارًا وإنسانية.

3

الكنيسة الأرثوذكسية في العلاقات الدولية: من البعد الروحي إلى النفوذ الجيوسياسي

rfi

لطالما مثّلت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أحد أبرز الفاعلين غير الحكوميين في المجال الدولي، لكنها في السياق الروسي تجاوزت حدود كونها مؤسسة روحية لتعانق فضاءات السياسة والجيوسياسة. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، استعادت الكنيسة مكانتها التاريخية المفقودة، وأصبحت جزءًا أصيلًا من منظومة القوة الروسية الناعمة والرمزية، كما تحولت إلى أداة لتعزيز الهوية الوطنية ومواجهة التحديات الخارجية. إنّ العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسية والدولة الروسية تستند إلى إرث تاريخي طويل، يجمع بين الروحانية والسياسة، وبين المقدّس والدنيوي، وبين المجال الكنسي والمجال الجيوسياسي.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الكنيسة الأرثوذكسية في العلاقات الدولية، من خلال قراءة أبعادها الروحية والثقافية، وتبيان كيفية تحولها إلى أداة في يد الدولة الروسية لتعزيز نفوذها، مع التركيز على الأمثلة التاريخية والمعاصرة؛ خصوصًا في الفضاء السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية، وكذلك في الشرق الأوسط وإفريقيا. كما تناقش الدراسة الإشكاليات الأخلاقية والسياسية التي يثيرها هذا التداخل بين الرسالة الدينية والمصالح الاستراتيجية.

أولًا: الجذور التاريخية لعلاقة الكنيسة بالسياسة

1. الإرث البيزنطي

تعود جذور العلاقة بين الكنيسة والدولة في العالم الأرثوذكسي إلى المبدأ البيزنطي المعروف بـ"السيمفونية"، الذي كان يقوم على التعاون والتكامل بين الإمبراطور والإكليروس. لم يكن هناك فصل صارم بين الدين والسياسة، بل تكاملت السلطتان الروحية والزمنية في خدمة "الإمبراطورية المسيحية". وعندما انتقلت المسيحية الأرثوذكسية إلى روسيا منذ اعتناق الأمير فلاديمير المسيحية عام 988، حملت معها هذا النموذج الذي جعل الكنيسة جزءًا عضويًّا من السلطة.

2. العهد القيصري

في روسيا القيصرية، أصبحت الأرثوذكسية حجر الزاوية في الهوية الوطنية. كانت الكنيسة أداة للشرعية السياسية، إذ وُضع شعار "الأرثوذكسية، الحكم المطلق، القومية" مرتكزًا للدولة في القرن التاسع عشر. لقد جسّدت الأرثوذكسية وحدة الروح الروسية، وارتبطت شرعية القياصرة برعايتهم للكنيسة.

3. الفترة السوفييتية

مع صعود الشيوعية عام 1917، تعرضت الكنيسة الأرثوذكسية للقمع والاضطهاد، إذ حاول النظام البلشفي القضاء على الدين باعتباره "أفيون الشعوب". لكن برغم القمع، احتفظت الكنيسة بدور رمزي في الذاكرة الجمعية، واستُخدمت في بعض اللحظات التاريخية مثل الحرب العالمية الثانية، حين دعا ستالين إلى إعادة فتح الكنائس لتعبئة الروس ضد الغزو النازي.

4. ما بعد الاتحاد السوفييتي

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى فراغ أيديولوجي هائل. وهنا برزت الكنيسة مجددًا بصفتها مصدرًا للشرعية والهوية. فالنخبة الروسية الجديدة، وعلى رأسها فلاديمير بوتين، وجدت في الأرثوذكسية سندًا روحيًّا وثقافيًّا لدعم مشروع "روسيا الكبرى". ومنذ مطلع الألفية، تحولت الكنيسة إلى شريك أساسي للكرملين، وتلاقت مصالح الطرفين في تعزيز الوحدة الداخلية ومواجهة الضغوط الغربية.

ثانيًا: الكنيسة والهوية الحضارية

1. الأرثوذكسية بصفتها حارسًا للذاكرة

تُقدّم الكنيسة نفسها بوصفها الحارس الأمين للذاكرة الروسية، فهي لا تقتصر على أداء الطقوس الدينية، بل تصوغ الرواية التاريخية للأمة. ومن خلال ذلك، تغدو الأرثوذكسية جزءًا من "الحمض النووي" للهوية الروسية.

2. مفهوم "العالم الروسي" (Russkiy Mir)

طرح الكرملين بالتوازي مع الكنيسة مفهوم "العالم الروسي"، الذي يقوم على وحدة اللغة والثقافة والدين في الفضاء ما بعد السوفييتي. تسهم الكنيسة في ترويج هذا المفهوم، بوصف الأرثوذكسية رابطًا حضاريًّا يوحّد شعوب روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، ويمتد ليشمل الجاليات الروسية في الشتات.

3. مواجهة الحداثة الغربية

أصبح الخطاب الكنسي يتبنى مواجهة صريحة للقيم الغربية الليبرالية؛ ولاسيما العلمنة وحقوق المثليين والنزعة الفردانية. وفي هذا السياق، تتلاقى رؤية الكنيسة مع رؤية الكرملين في إبراز روسيا حارسًا للقيم التقليدية في مواجهة الغرب.

ثالثًا: البعد الجيوسياسي لدور الكنيسة

1. في الفضاء السوفييتي السابق

- أوكرانيا: يُعدّ الصراع الكنسي في أوكرانيا نموذجًا لتسييس الدين. ففي عام 2019، اعترفت بطريركية القسطنطينية باستقلال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية عن موسكو، وهو ما عُدّ ضربة سياسية لروسيا.

- بيلاروسيا: تؤدي الكنيسة الأرثوذكسية دورًا في تعزيز الروابط الروحية والسياسية بين مينسك وموسكو.
- جورجيا ومولدوفا: تحاول الكنيسة الحفاظ على نفوذها برغم النزاعات السياسية مع الكرملين.

2. على المستوى الدولي

- العلاقات مع الكنائس الأرثوذكسية الأخرى: تحافظ البطريركية الروسية على شبكة من العلاقات مع الكنائس اليونانية والصربية والبلغارية، في إطار تنافسها مع بطريركية القسطنطينية.
- إفريقيا: دخلت الكنيسة الروسية في منافسة مع الكنيسة اليونانية على النفوذ في القارة الإفريقية؛ خاصة في ظل الاهتمام الروسي المتزايد بالقارة.
- الشرق الأوسط: تنسق الكنيسة مع الكنائس الشرقية في سوريا ولبنان، وتُقدَّم كحامية للمسيحيين في الشرق الأوسط.

3. الدبلوماسية الروحية بصفتها قوة ناعمة

من خلال الزيارات والحوارات بين الأديان، توظف روسيا الكنيسة أداة قوة ناعمة لتعزيز صورتها كدولة محافظة على القيم، وللتأثير في الرأي العام المسيحي حول العالم.

رابعًا: الكنيسة والحرب في أوكرانيا

أبرزت الحرب الروسية على أوكرانيا (2022) الدور المثير للجدل للكنيسة الأرثوذكسية. فقد أيد البطريرك كيريل العملية العسكرية، وعدّها "حربًا مقدسة" ضد القيم الغربية الفاسدة. هذا الموقف أثار جدلًا واسعًا داخل العالم المسيحي؛ إذ رأت فيه بعض الكنائس خيانة للرسالة الروحية.

في المقابل، أظهرت الحرب انقسامًا عميقًا بين الكنائس الأرثوذكسية، إذ أعلنت الكنيسة الأوكرانية التابعة لموسكو استقلالها عن البطريركية الروسية في 2022، ما عكس أزمة الشرعية التي تواجهها الكنيسة الروسية.

خامسًا: التناقض بين البعد الروحي والسياسي

إنّ تداخل الكنيسة مع الدولة يطرح إشكاليات عميقة:

- هل يمكن لمؤسسة دينية أن تحافظ على مصداقيتها الأخلاقية وهي تبرر الحروب؟
- إلى أي حد تستطيع الكنيسة الموازنة بين رسالتها الروحية وأجندة الدولة؟
- هل تُضعف هذه العلاقة ثقة المؤمنين بالكنيسة بوصفها مرجعًا روحيًّا؟

هذه التناقضات قد تؤدي على المدى الطويل إلى إضعاف مكانة الكنيسة، إذا طغى البعد السياسي على رسالتها الدينية.

سادسًا: آفاق المستقبل

1. على المستوى الداخلي

تواجه الكنيسة تحديات من صعود التيارات العلمانية في روسيا؛ خصوصًا لدى الشباب الذين ينظرون إلى الكنيسة بوصفها تابعة للسلطة .

2. على المستوى الخارجي

يحاول الغرب تشجيع الكنائس الوطنية في أوروبا الشرقية على الاستقلال عن النفوذ الروسي، ما يهدد وحدة الأرثوذكسية.

3. السيناريوهات المحتملة

- الترسيخ: استمرار الكنيسة كذراع جيوسياسية للكرملين.
- الانحسار: تراجع دور الكنيسة بفعل فقدان المصداقية الروحية وتزايد الضغوط الدولية.
- التحول: تبني الكنيسة نهجًا أكثر استقلالية عن الدولة، والعودة إلى أدوارها الروحية.

الخاتمة

تُظهر التجربة التاريخية والمعاصرة أنّ الكنيسة الأرثوذكسية لم تعد مجرد مؤسسة روحية، بل غدت لاعبًا أساسيًّا في ميدان العلاقات الدولية. فهي تسهم في تشكيل الهوية الروسية، وتدعم السياسة الخارجية للكرملين، وتستخدم كأداة قوة ناعمة. غير أنّ هذا التداخل بين المقدّس والسياسي يطرح إشكاليات أخلاقية ومؤسسية خطيرة.

فإذا كانت الكنيسة قد نجحت في تعزيز النفوذ الروسي في بعض الساحات، فإنها تخاطر بفقدان شرعيتها الدينية، وتحويل نفسها إلى مجرد ذراع أيديولوجية للدولة. وبينما تسعى روسيا إلى تقديم نفسها بوصفها حامية للقيم التقليدية في مواجهة الغرب، يظل مستقبل الكنيسة رهينًا بقدرتها على التوفيق بين رسالتها الروحية ومتطلبات الجيوسياسة.